

ولو حضر الزوج وغاب ماله فان كان غايبا مسافة  
 القصر فكثرها فسخ النكاح ولا يلزمه الصبر  
 للضرورة فان كان دون مسافة القصر فلا يفسخ  
 لها ويومر باحضاره بسرعة ولو تزوج شخصها  
 عز ووجع معسر لم يلزمها القبول بل لها الفسخ  
 لمافيه من المنفعة نعم لو كان المتزوج ابا او  
 جدا والزوج تحت مجزؤه وجب عليها القبول  
 وقدرة الزوج على القبول الكسب كالقدرة على  
 المال واذا فسخ الزوجة بعجز الزوج عن  
 نفقة معسر فلو تجز عن نفقة موسر ومتوسط  
 لم تفسخ لان النفقة الآن نفقة معسر فلا  
 يصير الكرايدينا عليه والاعسار بالكسوة  
 كالاعسار بالنفقة اذ لا بد منها ولا ينبغي البدل  
 بدونها غالبا ولا تفسخ باعساره عن الادم والشاكن  
 لان النفس تقوم بدونها بخلاف القوت **وكذلك**  
**يثبت لها خيار الفسخ اذا عسر بالصدوق قبل**  
**الدخول** للعجز عن تسليم العوض مع بقا العوض  
 فاسية اذا لم يتبعض البايع الثمن حتى يحرم عليه  
 المشتري بالفاش والبيع باق بعينه ولا تفسخ  
 بعده لتلف العوض وصيرورة العوض دينيا  
 الذمة **تنبيه** لو قبضت بعض المهر قبل الدخول

كما هو

كما هو مقاد واعسر بالباي كان لها الفسخ كما افتى به  
 البارزني وهو يقتضي كلام المصنف لصدق العجز عن المهر  
 بالعجز عن بعضه وتبصر الجوري وقال الاذرعني  
 هو الاوجه تفلا ومعين التاك وان اقمى ابن الصلاح  
 بانه لا يفسخ اذ يلزم على افتياها جبارا الزوجة على  
 تسليم نفسها بتسليم بعض الصداق ولو اجبرت  
 لا تحذف الا الزواج ذلك ذريعة الى ابطال حق المرأة  
 من حبس نفسها من تسليم درهم واحد من صداق من  
 الف درهم وهو في غاية البعد **تم** لا يفسخ  
 باعسار الزوج بشي مما ذكره في يثبت عند قاض  
 بعد الرقع اليه اعساره ببينة واقرار فيفسخه  
 بنفسه او ناييه بعد الثبوت او ياذن لها فيه  
 وليس لها مع علمها بالعجز الفسخ قبل الرقع للقاضي  
 ولا بعده قبل الاذن فيه نعم ان تجز عن الرقع اليه  
 القاضي وفسخت نفقها هو وباطنا للضرورة  
 ثم على ثبوت الفسخ باعسار الزوج بالنفقة يجب  
 امهاله ثلاثة ايام وان لم يطيب الزوج الامهال  
 ليتحقق عجزه فانه قد يميز لعرض ثم يزول وهي  
 مدة قريبة يتوقع فيها القدرة بقرض او غيره ولها  
 خروج فيها التحصيل نفقة مثلا بكسب او سوا  
 وعليها الرجوع الي مسكنها ليلا لانه وقت الرجعة وليس